عرض تفصيلي

الهدف 4 للتنمية المستدامة

دليل

أيلول/ سبتمبر 2016

ED-16/ESC-PCR/GD/1

الغرض

إن هذا الدليل، الذي ينتظم حول مجموعة من الأسئلة والأجوبة بغية "الكشف" عن الهدف 4 للتنمية المستدامة، يوفر إرشادات عامة تتيح فهماً أعمق لهذا الهدف في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك من أجل دعم تنفيذه على نحو فعال ويحدد الدليل السمات الرئيسية للهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030 والالتزامات العالمية المبينة في غايات الهدف 4 للتنمية المستدامة كما تبلورت في إعلان إنشيون وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام2030. كما يتناول الدليل التداعيات الناجمة عن هذه الالتزامات العالمية في إطار الجهود المبذولة لتطوير التعليم على المستوى الوطني ومن خلالها1.

المحتويات

ما الذي يعنيه التعليم حتى عام 2030؟

ما هي خطة التنمية المستدامة لعام 2030؟

كيف يتبلور التعليم في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؟

ما هي المبادئ الأساسية التي يستند إليها؟

كيف يختلف الهدف 4 للتنمية المستدامة عن الأهداف الإنمائية للألفية والتعليم للجميع؟

ما هي السمات الرئيسية للهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030؟

ما هي غايات الهدف 4 للتنمية المستدامة والالتزامات الخاصة به؟

ما هو إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام2030؟

ترجمة الالتزامات الخاصة بالهدف 4 للتنمية المستدامة على المستوى القطري

هل يمكن للالتزامات الخاصة بالهدف 4 للتنمية المستدامة مراعاة السياق على المستوى القُطري؟

ما هي الآثار المتعلقة بالسياسات العامة؟

ما الذي يعنيه تنفيذ الهدف 4 للتنمية المستدامة؟

هل الخطط الوطنية الخاصة بالهدف 4 للتنمية المستدامة ضرورية؟

ما هي الخطوات اللازمة لترجمة الالتزامات العالمية على المستوى القطري؟

كيف تُنسَّق الجهود التي يبذلها الشركاء؟

[1] قامت شعبة الشراكات والتعاون والبحوث لليونسكو بإعداد هذا الدليل في إطار قسم الدعم والتنسيق المعني بالتعليم حتى عام 2030. وهو يُكمّل المبادئ التوجيهية التقنية لليونسكو (2016) لتعميم هدف التنمية المستدامة 4 الخاص بالتعليم حتى عام 2030، وذلك في إطار السياسات وعمليات التخطيط على نطاق القطاع.

تمويل جدول أعمال التعليم حتى عام 2030

ما هي الآثار على التمويل المحلي؟

ما هي الآثار على المساعدة الإنمائية الرسمية؟

ما هي العمليات والآليات العالمية اللازمة لتمويل الهدف 4 للتنمية المستدامة؟

رصد التقدم المحرز

كيف سيتم رصد التقدم المحرز؟

ما هو إطار المؤشرات اللازم لرصد التقدم المحرز؟

الذيول

1. الوثائق المرجعية
2. الرسائل الاستراتيجية الرئيسية
3. إطار المؤشرات العالمية الخاص لرصد الهدف 4 للتنمية المستدامة
4. المؤشرات المواضيعية لرصد الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030

ما هي خطة التنمية المستدامة لعام 2030

إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي التزام بين الحكومات و"خطة عمل من أجل الناس والكوكب والازدهار". وتتضمن 17 هدفاً للتنمية المستدامة التي تتسم بكونها "متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البُعد الاقتصادي والبُعد الاجتماعي والبُعد البيئي"؛ وتدل على نطاق وطموح الخطة العالمية الجديدة[2]. وهذه الأهداف هي ثمرة أبرز عمليات التشاور شمولاً في تاريخ الأمم المتحدة، وهو ما يعكس مدخلات أساسية من كافة قطاعات المجتمع، وجميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي وكافة أرجاء العالم. فالدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة بكاملها، والخبراء وشريحة جامعة من شرائح المجتمع المدني، وقطاع الأعمال، وبوجه أخص ملايين الناس من جميع أركان العالم التزموا بهذه الخطة الشاملة سعياً إلى تناول الشواغل المشتركة على الصعيد العالمي وتعزيز الصالح العام.

[2] القرار A/RES/70/1 للأمم المتحدة (Distr. :General 21 Octobre 2015) قرار اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول. سبتمبر 2015 [دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/RES/70/1). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. http:/www.un/org/ga/search/view doc.asp ?symbol=A/RES/70/1&Lang=E

كيف يتبلور التعليم في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؟

الهدف 4 للتنمية المستدامة: يشكل التعليم عاملاً أساسياً في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي إطار خطة التنمية المستدامة الشاملة لعام 2030، يبرز التعليم بصفته هدفاً قائماً بذاته (الهدف 4 للتنمية المستدامة)، مقترناً بغاياته السبع وثلاث وسائل للتنفيذ.

التعليم الجيد

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

الغايات ذات الصلة بالتعليم في إطار الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة: إن التعليم في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لا ينحصر في الهدف 4 للتنمية المستدامة. فالتعليم يرد بشكل خاص في غايات الأهداف الخمسة المذكورة أدناه، بل إنه يرتبط أيضاً بمعظم الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة بشكل أو بآخر.

الصحة والرفاه

الغاية 3.7: بحلول عام 2030، ضمان تعميم خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، والمعلومات والتعليم، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية

المساواة بين الجنسين

الغاية 5.6: عدد البلدان التي تضمن قوانينها وتشريعاتها للنساء من الفئة العمرية 15. 49 سنة الانتفاع بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية والمعلومات والتعليم

العمل اللائق والنمو الاقتصادي

الغاية 8.6: بحلول عام 2020، الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب المفتقرين إلى العمل أو التعليم أو التدريب

الاستهلاك المسؤول والإنتاج

الغاية 12.8: بحلول عام 2030 ضمان أن يحصل جميع الناس أينما كانوا على المعلومات الملائمة وأن يتوافر لديهم الوعي فيما يتعلق التنمية المستدامة وأساليب الحياة المنسجمة مع الطبيعة

التخفيف من آثار تغير المناخ

الغاية 13.3: تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره، والإنذار المبكر به

ما هي المبادئ الأساسية التي يستند إليها؟

1: التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وحق تمكيني: فمن أجل إعمال هذا الحق، يجب أن تكفل البلدان تعميم الانتفاع بالتعليم والتعلم الجيدين على نحو متكافئ ومنصف وشامل للجميع، بدون نسيان أحد. وسوف يرمي التعليم إلى تحقيق النمو التام لشخصية الإنسان وتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة والسلام.

2: التعليم صالح عام. تتحمل الدولة المسؤولية بصفة رئيسية في حماية واحترام وإعمال الحق في التعليم. ولما كان التعليم يمثل مسعى مجتمعياً مشتركاً فهو ينطوي على عملية شاملة في رسم السياسات العامة وتنفيذها[3]. وإن للمجتمع المدني والمعلمين والمربين والقطاع الخاص والجماعات المحلية والأسر والشباب والأطفال أدواراً هامة في إعمال الحق في الانتفاع بتعليم جيد. ويعد دور الدولة أساسياً في وضع القواعد والمعايير وتنظيم تطبيقها.

3: ترتبط المساواة بين الجنسين ارتباطاً لا انفصام له بالحق في التعليم للجميع. يتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين اعتماد نهج يقوم على مراعاة الحقوق ويكفل انتفاع الفتيات والفتيان والنساء والرجال بمراحل التعليم وبإتمام هذه المراحل، إضافة إلى تعزيز قدراتهم على نحو متساو في التعليم ومن خلاله.

كيف يختلف الهدف 4 للتنمية المستدامة عن الأهداف الإنمائية للألفية والتعليم للجميع؟

إن هدف الهدف 4 للتنمية المستدامة، بوصفه جدول أعمال عالمي للتعليم، يختلف عن كل من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم وعن جدول أعمال التعليم للجميع من حيث النطاق والتغطية الجغرافية وتركيز السياسات العامة. ويبرز الجدول 1 أدناه بعضاً من هذه الاختلافات.

النطاق: لئن كان الهدف 2 من الأهداف الإنمائية للألفية ركز على الأطفال والانتفاع بالتعليم الابتدائي، فإن جدول أعمال التعليم للجميع تميز بجدول أعمال أوسع نطاقاً يرمي إلى "تلبية احتياجات التعليم الأساسية لكل طفل وشاب وراشد". وكما هو معلوم، فإن الالتزام بتأمين الحق في الحصول على تعليم أساسي للجميع لم يتحقق بحلول عام 2015. ومن ثم فإن الهدف 4 للتنمية المستدامة يتابع جدول أعمال التعليم الذي لم ينجز بعد، ولكنه يتجاوز ذلك بتكليف

[3] اليونسكو (2015) إعادة التفكير في التربية والتعليم: نحو صالح مشترك عالمي؟

جميع البلدان بضمان توفير فرص متكافئة في الحصول على فرص التعلم الجيد على كافة مستويات التعليم ضمن منظور التعلم مدى الحياة.

التغطية الجغرافية: إن التغطية الجغرافية للأهداف الإنمائية للألفية، بما تتسم به من نطاق أضيق فيما يتعلق بتأمين حصول الأطفال على تعليم ابتدائي وإتمامه، تركزت على البلدان المنخفضة الدخل والمتضررة من النزاعات في الجنوب. ولم يكن هذا هو شأن برنامج التعليم للجميع. فلئن كان التعليم للجميع يرمي أصلاً، بوصفه جدول أعمال عالمي، إلى ضمان توفير تعليم أساسي جيد للجميع في كافة البلدان عبر العالم، فقد ركز، في التطبيق، على البلدان التي تتسم بأعلى معدلات الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. ومن ناحية أخرى، فإن الهدف 4 للتنمية المستدامة يتمثل بطبيعته في جدول أعمال عالمي قابل للتطبيق في كافة البلدان سواء في بلدان الشمال أم بلدان الجنوب.

تركيز السياسات العامة: بعد أن اقتصر تركيز الأهداف الإنمائية للألفية على الانتفاع بالتعليم الابتدائي وإتمامه، تعلق التعليم للجميع بانتفاع كل طفل وشاب وراشد بتعليم أساسي جيد. وشمل هذا الأمر الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ومرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، وكذلك محو أمية الكبار واكتساب المهارات الحياتية. ويواصل الهدف 4 للتنمية المستدامة تركيز التعليم للجميع على توفير تعليم أساسي جيد للجميع، كما وسع نطاق جدول أعمال التعليم ليشمل الاهتمام بتوفير الانتفاع المنصف بالتعليم بعد الأساسي والتدريب للشباب والكبار من خلال الانتفاع المنصف بالفرص التعليمية الملائمة. أما الجديد في الهدف 4 للتنمية المستدامة فهو التركيز على ملاءمة نتائج التعلم بالنسبة لعالم العمل، فضلاً عن المواطنة في عالم يتسم بالشمول والترابط.

الجدول 1: مقارنة بين جداول الأعمال العالمية الخاصة بالتعليم: الهدف 2 من الأهداف الإنمائية للألفية والتعليم للجميع والهدف 4 للتنمية المستدامة

جداول الأعمال العالمية الخاصة بالتعليم

	جداول الأعمال العالمية		
	الهدف 2 من الأهداف الإنمائية للألفية	التعليم للجميع	الهدف 4 للتنمية المستدامة
النطاق	التعليم الابتدائي [الأطفال]	التعليم الأساسي [الأطفال والشباب والكبار]	التعليم الأساسي؛ التعليم/ التدريب بعد الأساسي؛ منظور التعلم مدى الحياة
التغطية الجغرافية	البلدان المنخفضة الدخل والمتضررة من النزاعات	ذو طابع عالمي أصلاً، وفي التطبيق تركز على البلدان المنخفضة الدخل	جدول أعمال عالمي لجميع البلدان بصرف النظر عن مستوى الدخل/ الأوضاع الإنمائية
تركيز السياسات العامة	الحصول على تعليم ابتدائي وإتمامه للجميع	الحصول على تعليم أساسي جيد للجميع	الحصول على تعليم أساسي جيد للجميع الانتفاع المنصف بالتعليم بعد الأساسي والتدريب أهمية التعليم بالنسبة للعمل والمواطنة العالمية

ما هي السمات الرئيسية للهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030؟

جدول أعمال عالمي لجميع البلدان: إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تتشكل من خمسة أهداف رئيسية: (1) الناس . القضاء على الفقر والجوع؛ (2) الكوكب . حماية الكوكب من التدهور (3) الازدهار. ضمان أن يتمكن كافة البشر بالتمتع بحياة مزدهرة ومنتجة (4) السلام . تعزيز بناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع (5) الشراكات . تعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة. أما مراعاة التنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة . وهي البُعد الاقتصادي والبُعد الاجتماعي والبُعد البيئي . فهي تندرج في صميم خطة التنمية العالمية لعام 2030. وينطوي هذا الشاغل المشترك الشامل للاستدامة على جدول أعمال عالمي يناسب كافة المجتمعات بصرف النظر عن الدخل و/ أو الأوضاع الإنمائية. وقد يُفهم من هذا الأمر أنه يعني *عالمية المبادئ* (حقوق الإنسان)، و*عالمية الانتشار* (التركيز على الإنصاف والإدماج)، فضلاً عن *عالمية التغطية القُطرية*.

نطاق واسع لتأمين توفير فرص التعلم مدى الحياة للجميع: يرمي جدول أعمال الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030 إلى تأمين توفير فرص متكافئة للتعليم ضمن منظور شامل *للتعلم مدى الحياة*. ويستهدف هذا الجدول ضمان تعميم التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي مما يسفر عن نتائج فعالة وملائمة في مجال التعلم لكافة الأطفال والشباب والكبار بوصفه أساساً للتعلم مدى الحياة وفي جميع مجالاتها. وعلاوة على ذلك، يرمي الهدف 4 للتنمية المستدامة إلى ضمان توفير فرص متكافئة لتعزيز فرص التعلم للشباب والكبار طوال الحياة.

التركيز مجدداً على الإنصاف، والإدماج، والمساواة بين الجنسين: يشمل الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030 تركيزاً متجدداً وأوسع نطاقاً على الإدماج والإنصاف والمساواة بين الجنسين. ويتضح هذا الأمر بوجه خاص في الغاية 4.5 التي ترمي إلى القضاء على التفاوت بين الجنسين وتأمين مزيد من الانتفاع المنصف على جميع مستويات التعليم والتدريب المهني لصالح الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية.

التركيز مجدداً على التعلم الفعال: يشمل الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030 تركيزاً متجدداً على التعلم الفعال واكتساب المعارف والكفاءات الملائمة. ويتضح هذا الأمر في الغايات والمؤشرات العالمية للتعليم الابتدائي والثانوي (الغاية 4.1)، وكذلك فيما يتعلق بمحو أمية الشباب والكبار (الغاية 4.6).

التركيز مجدداً على ملاءمة التعلم: إن الجديد في الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030 هو التركيز على *ملاءمة التعلم*، وذلك من حيث المهارات المهنية والتقنية للحصول على عمل لائق (الغاية 4.4)، وكذلك فيما يتعلق بالمواطنة العالمية في عالم يتسم بالتعددية والترابط والتشابك (الغاية 4.7).

ما هي غايات الهدف 4 للتنمية المستدامة والالتزامات الخاصة به؟

يرمي الهدف 4 للتنمية المستدامة، وما يقترن به من غايات، إلى "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة". ويقتضي الفهم الكامل لكل من الغايات العشر الخاصة بالهدف 4 للتنمية المستدامة الرجوع إلى إعلان إنشيون وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030. وتمثل كل غاية من هذه الغايات الواردة أدناه بياناً مختصراً عن الالتزامات التي تخص السياسات العامة الرئيسية المأخوذة من إطار العمل المذكور.

الغايات المتعلقة بالنتائج

الغاية 4.1: ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة، بحلول عام 2030

إن توفير دورة كاملة من التعليم الابتدائي والثانوي الجيد المنصف المجاني الممول من الأموال العامة لمدة 12 عاماً للجميع. منها 9 أعوام[4] على الأقل من التعليم الإلزامي، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة، وبدون تمييز.

[4] وهي السنوات التسع الأولى من التعليم النظامي في الفترة المتراكمة للمستويين إسكد 1 وإسكد 2: والمستوى إسكد 1 هو مستوى التعليم الابتدائي الذي يستغرق اعتيادياً مدة ست سنوات (مع اختلافات فيما بين البلدان تتراوح بين 4 و7 سنوات). والمستوى إسكد 3 هو مستوى المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي ويستغرق اعتيادياً مدة ثلاث سنوات (مع وجود اختلافات في هذه المدة أيضاً). (معهد اليونسكو للإحصاء. التصنيف الموحد للتعليم: إسكد www.uis. unesco.orgLEducation/Documents/isced-2011-en.pdf.2011

الغاية 4.2: ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي، بحلول عام 2030

يجدر توفير سنة واحدة على الأقل من التعليم قبل الابتدائي الجيد يقدمه مربون ذوو إعداد جيد، وكذلك التنمية والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة.

الغاية 4.3: ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030

لا بد من الحد من العقبات التي تحول دون تنمية المهارات وتعيق التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، ابتداءً من مرحلة التعليم الثانوي ووصولاً إلى التعليم العالي، بما في ذلك التعليم الجامعي، ولا بد من توفير فرص للتعلم مدى الحياة للشباب والكبار. وينبغي القيام تدريجياً بجعل التعليم العالي مجانياً، على نحو يتماشى مع الاتفاقات الدولية السارية.

الغاية 4.4: تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام 2030

1. الانتفاع: ينبغي التوسع في إمكانيات الانتفاع المنصف بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وذلك إلى جانب ضمان الجودة. ولا بد من زيادة فرص التعلم وتنويعها باستخدام مجموعة كبيرة من طرائق التعليم والتدريب كي يستطيع جميع الشباب والكبار، ولاسيما الفتيات والنساء، اكتساب المعارف والمهارات والكفاءات المناسبة اللازمة للحصول على عمل لائق ولتأمين سبل العيش.

2. اكتساب المهارات: يجب تجاوز إجادة مهارات خاصة بأعمال محددة والتشديد على تنمية المهارات المعرفية وغير المعرفية/ القابلة للنقل والرفيعة المستوى، مثل القدرة على حل المشكلات والتفكير النقدي، والإبداع، والعمل الجماعي ضمن فريق، ومهارات الاتصال وتسوية النزاعات، وهي مهارات يمكن ممارستها في طائفة من المجالات المهنية. كما ينبغي إتاحة فرص للدارسين كي يستوفوا مهاراتهم بصورة مستمرة عن طريق التعلم مدى الحياة.

الغاية 4.5: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

1. الإدماج والإنصاف: إن جميع الشعوب، بصرف النظر عن اعتبارات نوع الجنس أو السن أو العنصر أو اللون أو الانتماء الإثني أو اللغة أو الدين أو المعتقد السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو اعتبارات الملكية أو المولد، أو التصنيف الفئوي من قبيل الأشخاص ذوي الإعاقة أو المهاجرين أو السكان الأصليين أو

الأطفال أو الشباب، وخصوصاً الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة أو غير ذلك من الأوضاع، ينبغي أن تتوافر لهم إمكانية الانتفاع بتعليم شامل للجميع ومنصف وجيد مع فرص التعلم مدى الحياة. وتشمل الفئات الضعيفة، التي تتطلب إيلاء اهتمام خاص وإعداد استراتيجيات مركزة الهدف، الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأقليات الإثنية والفقراء.

2. المساواة بين الجنسين: ينبغي أن تتوافر لجميع الفتيات والفتيان وجميع النساء والرجال فرص متساوية للتمتع بتعليم جيد جداً وبلوغ مستويات متساوية فيه وجَني فوائد متساوية من هذا التعليم. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمراهقات والشابات اللواتي قد يتعرضن للعنف القائم على نوع الجنس، ولحالات زواج الأطفال والحمل المبكر والعبء الثقيل للمهام المنزلية، وكذلك اللاتي يعشن في مناطق فقيرة أو نائية أو ريفية. أما في السياقات التي يتعرض فيها الفتيان للحرمان فينبغي اتخاذ إجراءات هادفة لصالحهم.

أما السياسات الرامية إلى التغلب على هذا النوع من عدم المساواة فهي أكثر فعالية عندما تشكل جزءاً من مجموعة شاملة من التدابير تُعنى بتعزيز الصحة والعدالة والحوكمة الرشيدة وبالتخلص من عمل الأطفال.

الغاية 4.6: ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب، بحلول عام 2030

تستند المبادئ والاستراتيجيات والتدابير الخاصة بهذه الغاية إلى فهم معاصر للقرائية، ليس باعتبارها مجرد شكل للتعارض بين "الشخص المتعلم" و"الشخص الأمي"، وإنما باعتبارها عملية متواصلة تتكون من مستويات للكفاءة. ومن ثم فإن الإجراءات المتبعة لتحقيق هذه الغاية ترمي إلى ضمان أن يكون جميع الشباب والكبار في جميع أركان العالم قد بلغوا، بحلول عام 2030، مستويات ملائمة ومعترفاً بها للكفاءة في امتلاك المهارات الوظيفية للقراءة والكتابة والحساب المعادلة للمستويات التي يتم بلوغها بالنجاح في إتمام التعليم الأساسي.

الغاية 4.7: ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

إن من الجوهري أن تولى مكانة مركزية من أجل تدعيم إسهام التعليم في إنفاذ حقوق الإنسان وتوطيد السلام وتحقيق المواطنة المسؤولة انطلاقاً من المستوى المحلي وانتهاءً بالمستوى العالمي، وتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة، وضمان الصحة. ويجب أن يكون مضمون هذا التعليم ملائماً ويركز على الجوانب المعرفية وغير المعرفية لعملية التعلم. وإن اكتساب المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي يحتاج إليها المواطنون من أجل مزاولة حياة منتجة واتخاذ قرارات مستنيرة والاضطلاع بأدوار نشيطة على الصعيدين المحلي والعالمي في التصدي للتحديات العالمية وتسويتها يمكن أن يتم

عن طريق التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم في مجال المواطنة العالمية الذي يتضمن التعليم في مجال السلام، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وكذلك التعليم المشترك بين الثقافات والتعليم من أجل التفاهم الدولي.

-

وسائل التنفيذ

الغاية 4. أ: بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئات تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.

تُعنى هذه الغاية بضرورة وجود بنى أساسية مادية ملائمة وبيئات تعليمية مأمونة للجميع تيسر التعلم للجميع بصرف النظر عن خلفياتهم أو عن أي شكل من أشكال الإعاقة.

الغاية 4 . ب: تحقيق زيادة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020

يمكن أن تضطلع برامج المنح الدراسية بدور أساسي في توفير الفرص للشباب والكبار الذين لا يمكنهم بدونها أن يواصلوا تعليمهم. وفي حين توفر البلدان المتقدمة منحاً دراسية لطلاب من البلدان النامية، ينبغي أن يتم ذلك على نحو يسهم في بناء قدرات هذه البلدان. وعلى الرغم من الأهمية المعترف بها للمنح الدراسية، يجدر بالبلدان المانحة أن تزيد في استخدام أشكال أخرى لدعم التعليم. وتماشياً مع تركيز الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030 على الإنصاف والإدماج والجودة، ينبغي أن تستهدف المنح الدراسية بصورة جلية الشباب من الفئات التي تعاني أوضاع الحرمان.

الغاية 4. ج: تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، ولاسيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030

يمثل المعلمون عنصراً أساسياً في تحقيق جميع غايات الهدف 4 للتنمية المستدامة. ولذلك تتطلب هذه الغاية الاهتمام بها على نحو عاجل وأن يكون أجل تحقيقها أقرب من الأجل المحدد بعام 2030 لأن النقص في توافر الإنصاف يتزايد بفعل النقص في توافر المعلمين المتدربين مهنياً وبفعل عدم التكافؤ في توزيعهم، ولاسيما في المناطق المحرومة. وبالنظر إلى أن المعلمين يشكلون عنصراً أساسياً لضمان التعليم الجيد، ينبغي تعزيز قدرات المعلمين والمربين وتوظيفهم توظيفاً ملائماً ومكافأتهم بأجور مناسبة، وضمان تمتعهم بالحوافز والتأهيل المهني وأوجه الدعم اللازمة في إطار نُظم تعليمية ناجعة تُدار

بطريقة فعالة وتُزوّد بموارد كافية.

ما هو إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام2030؟

يوفر إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 الإرشادات بشأن تنفيذ الهدف 4 للتنمية المستدامة على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي. ويحدد الجزء الأول من هذا الإطار الرؤية والمبادئ التي يستند إليها الهدف 4 للتنمية المستدامة. ثم يمثل الجزء الثاني منه الهدف الشامل وكل غاية من غايات النتائج السبع ووسائل التنفيذ الثلاث، مما يوفر المسوغات لكل منها ويقترح الاستراتيجيات الإرشادية. وأخيراً، يحدد الجزء الثالث من إطار العمل الخاص بالتعليم القضايا المتعلقة بطرائق التنفيذ: الحوكمة، والمساءلة والشراكات؛ والتنسيق؛ والرصد والاستعراض، والتمويل. كما أنه يتضمن إطاراً للمؤشرات العالمية والمواضيعية المقترحة لرصد التقدم المحرز نحو تنفيذ التزامات الهدف 4 للتنمية المستدامة. ويمكن الاطلاع على هذه الأطر في الملحق 3 والملحق 4 في هذا الدليل.

هل يمكن للالتزامات الخاصة بالهدف 4 للتنمية المستدامة مراعاة السياق على المستوى القُطري؟

تُعبر غايات الهدف 4 للتنمية المستدامة عن التزام عالمي لجميع البلدان بضمان إعمال الحق في تعليم جيد للجميع طوال الحياة. ويتضمن ذلك التزامات لتأمين الانتفاع بالتعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي للجميع على حد سواء، فضلاً عن توفير فرص متساوية في الانتفاع بالتعليم بعد الثانوي الجيد والفعال والتدريب. وعبر هذه الغايات ثمة شاغل رئيسي لضمان توفير فرص متكافئة في الانتفاع بتعلم فعال وملائم. وترد هذه الالتزامات سواء كغايات عالمية و/أو معالم عالمية.

1. **الغايات العالمية:** يُعبر عدد من غايات الهدف 4 للتنمية المستدامة عن الالتزام العالمي المتجدد المتعلق بتعميم الانتفاع بتعليم أساسي جيد للجميع وبتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030. وتعكس هذه الغايات العالمية بشكل أكثر وضوحاً "ما لم يُنجز بعد من جدول أعمال التعليم للجميع".

- الغاية 4.1. ضمان أن ينتفع جميع الأطفال والشباب بدورة كاملة من التعليم الابتدائي/ الثانوي الجيد لمدة 12 عاماً للجميع . منها 9 أعوام على الأقل من التعليم الإلزامي والممول من الأموال العامة والمجاني.
- الغاية 4.2. ضمان أن ينتفع جميع الأطفال بنوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة وبسنة واحدة على الأقل من التعليم قبل الابتدائي لجميع الأطفال.
- الغاية 4.5 . ضمان التكافؤ بين الجنسين على كافة مستويات التعليم.

- الغاية 4.6. ضمان أن يكتسب جميع الشباب [من الفئة العمرية 15. 24 سنة] مهارات القراءة والكتابة والحساب الملائمة.

على الرغم من خطوط الأساس المختلفة المتواجدة في كل سياق، يظل الالتزام العالمي لجميع البلدان على حاله . المتمثل في تعميم الانتفاع بنوعية جيدة من التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي لجميع الأطفال والشباب، وفي ضمان التكافؤ بين الجنسين في التعليم بحلول عام 2030.

'المعالم ' العالمية: ثمة غايات أخرى تخص الهدف 4 للتنمية المستدامة لا تُعبر عن غاية عالمية (كمية) لجميع البلدان. وهذه الغايات تُستخدم كمعالم عالمية بدلاً من استخدامها كغايات كمية. وتُعبر هذه المعالم عن الالتزامات العالمية التي تقتضي مراعاة السياق وتنعكس في الأولويات الوطنية للسياسات التعليمية. وهذه الغايات، بوصفها معالم عالمية لتطوير التعليم على المستوى الوطني، تتطلب وضع

الغايات الكمية على المستوى الوطني.

- الغاية 4.3 . ضمان التوسع في إمكانيات الانتفاع المنصف بكافة أشكال التعليم بعد الأساسي والتدريب
- الغاية 4.4 . ضمان اكتساب المهارات الملائمة لعالم العمل
- الغاية 4.7 . ضمان التعلم الملائم من أجل المواطنة في عالم يتسم بالعولمة
- الغاية 4.أ . تهيئة بيئات تعليمية مأمونة وشاملة
- الغاية 4.ج . حشد المعلمين وتدريبهم وتطويرهم المهني وظروف عملهم

المؤشرات المرجعية الوطنية: ويُنتظر من الحكومات أن تدرج الالتزامات العالمية الخاصة بالهدف 4 للتنمية المستدامة، سواء أكانت مبينة كغايات عالمية أو كمعالم عالمية،

في الجهود الوطنية الرامية إلى تطوير التعليم. وفي جميع الحالات، يتطلب هذا الأمر وضع مؤشرات وطنية/ محلية مؤقتة وملائمة. ويمكن وضع مؤشرات مرجعية مؤقتة، بالنسبة إلى كل غاية من الغايات من أجل أن تُشكل معالم مرحلية للتنفيذ على المستوى الكمي تُستخدم لاستعراض مدى التقدم المحرز الشامل إزاء تحقيق الغايات الأطول أجلاً. ولا غنى عن وجود هذه المؤشرات المرجعية المؤقتة على المستوى الوطني لضمان المساءلة بشأن أي قصور يحدث في تحقيق الغايات الأطول أجلاً.

ما هي الآثار المتعلقة بالسياسات العامة على تطوير التعليم؟

السمات الرئيسية وأولويات السياسات	الآثار على تطوير التعليم
جدول أعمال يتسم بأهمية عالمية ويتميز أساساً بالاستدامة	**التآزر والتعاون والشراكات**: إن الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030، بوصفه جدول أعمال يتسم بأهمية عالمية، هو التزام جماعي لجميع البلدان بصرف النظر عن مستوى تنميتها. ويترتب على هذا الأمر آثار على أنماط التعاون، والشراكات والتنسيق بين الأطراف المعنية داخل البلدان وفيما بينها. التنسيق المشترك بين القطاعات على المستوى الوطني: تتطلب أوجه الترابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة تجاوز "نهج الصومعة" في مجال التعليم. وينبغي أن تستند أية استراتيجيات ترمي إلى تحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة، فضلاً عن جميع أهداف التنمية المستدامة في نهاية المطاف، إلى آلية تنسيق مشتركة بين القطاعات تكون مرتبطة بتنسيق أوسع نطاقاً لأهداف التنمية المستدامة.
التوسع في الالتحاق بالتعليم على **جميع المستويات وفقاً لنهج شامل للتعلم مدى الحياة** يستند إلى مبادئ التعليم بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وصالحاً عاماً.	**التشريعات** (1) تعميم محو أمية الشباب، وتوفير سنة واحدة على الأقل من التعليم قبل الابتدائي العام والمجاني والتعليم الثانوي (منها 9 سنوات على الأقل من التعليم الإلزامي)، (2) ضمان توفير فرص متكافئة للحصول على التعليم بعد الأساسي والتدريب قد يتطلب تعديل/ تعزيز التشريعات الوطنية. **السياسات العامة، والتخطيط والتنسيق**: بالنظر إلى أن الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030 يتعلق بجميع مستويات التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، ويخص بالمثل الدارسين من كل الفئات العمرية، فإنه يتطلب اعتماد نهج قطاعي حقيقي فيما يخص وضع السياسات العامة والتخطيط والتنسيق في مجال التعليم. **نظام الاعتراف والتصديق والاعتماد الذي يخص التعلم**: يتطلب النهج الخاص بالتعلم مدى الحياة نظاماً للاعتراف والتصديق والاعتماد يخص التعليم والكفاءات المكتسبة خارج مؤسسات التعليم النظامي والتدريب. ويُعتبر نظام الاعتراف والتصديق والاعتماد عنصراً أساسياً لإنشاء وتيسير المسارات بين فرص التعلم النظامي وغير النظامي، وكذلك بين التعليم والتدريب والعمل. **التمويل**: إن طموح الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030 المتمثل في توسيع نطاق الانتفاع بفرص التعلم مدى الحياة للجميع يزيد الضغط على التمويل العام المخصص للتعليم. ومن الضروري توخي المزيد من الفعالية والإنصاف في استخدام الموارد المحدودة وضمان مساءلة أقوى في استخدام الموارد العامة المخصصة للتعليم. ومن الضروري أيضاً زيادة الميزانيات العامة المخصصة للتعليم من خلال تعزيز القدرات الضريبية وإقامة شراكات مبتكرة مع أطراف فاعلة غير تابعة لمؤسسات الدولة، فضلاً عن الدعوة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

التركيز مجدداً على **الإنصاف والإدماج والمساواة بين الجنسين**	**إقامة حوار شامل بشأن السياسات العامة وصياغتها:** يتطلب التركيز على الإنصاف إقامة حوار شامل بشأن السياسات العامة يتيح لمختلف الدوائر زيادة قدرتها على إسماع أصواتها في عمليات اتخاذ القرارات وضمان شرعية الخيارات الوطنية في مجال السياسات التعليمية. **استراتيجيات مركزة الهدف:** يتطلب ضمان الإنصاف والإدماج استراتيجيات جيدة التصميم لاستهداف الفئات الأكثر ضعفاً وحرماناً من حيث الحصول على فرص تعليمية جيدة. **الرصد:** يتطلب رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030 الحصول على بيانات أكثر وثوقاً وأدق توقيتاً وتفصيلاً. كما يتطلب تعزيز قدرات تحليل البيانات بشأن نتائج المشاركة والتعلم على كافة المستويات.
التركيز مجدداً **على التعلم الفعال**	**المناهج الدراسية وتدريب المعلمين:** قد يتطلب التركيز على التعليم الفعال والملائم استعراض أطر المناهج الدراسية القائمة، ومضامين التدريس والتعلم، والأساليب التربوية، والمواد وممارسات التدريب في قاعات الدرس، وأطر التقييم، فضلاً عن تدريب المعلمين وتطويرهم المهني. وسوف تتطلب المقاربة الشاملة والمنسقة للمناهج الدراسية تحقيق المواءمة بين مضامين المناهج الدراسية، والتقييم، وتدريب المعلمين، وكذلك قيادة المدارس وإدارتها.
التركيز مجدداً على ملاءمة التعلم لعالم العمل والحياة المدنية على السواء	**تقييم نتائج التعلم:** يتطلب التركيز على التعلم الفعال والملائم آليات أكثر جودة وتوازناً بغية قياس المعارف والمهارات والكفاءات والتصديق عليها خلال مجموعة واسعة من المستخدمين والكفاءات، بما يوفر قدراً أكبر من المرونة في ممارسات التقييم. **ضمان الجودة وأطر المؤهلات:** يتطلب التركيز على اكتساب الكفاءات بشكل فعال وملاءمة التعلم لعالم العمل والحياة المدنية إقامة أو تعزيز أطر وطنية لضمان الجودة والمؤهلات.

ما الذي يعنيه تنفيذ الهدف 4 للتنمية المستدامة؟

ثمة مجموعة من المصطلحات تُستعمل في كثير من الأحيان بلا تمييز فيما يخص 'تنفيذ' الهدف 4 للتنمية المستدامة. وتشمل هذه المصطلحات 'تعميم' و'ترشيد' و'ترجمة' و'إدماج' الهدف 4 للتنمية المستدامة والغايات المتعلقة به في السياسات العامة والخطط الخاصة بقطاع التعليم على الصعيد الوطني، وكذلك 'مواءمة' و'تكييف' سياسات وخطط قطاع التعليم مع الهدف 4 للتنمية المستدامة. ومهما تكن المصطلحات المستخدمة، فمن المهم التشديد على أنه، نظراً للنطاق القطاعي الواسع للهدف 4 للتنمية المستدامة، لا يمكن تنفيذه كأمر مختلف ومنفصل عن الجهود الرامية إلى تطوير قطاع التعليم على المستوى الوطني.

ويتطلب 'تنفيذ' الهدف 4 للتنمية المستدامة على الصعيد القطري بذل جهود لمواءمة/ تكييف عمليات التخطيط ورسم السياسات في قطاع التعليم على المستوى الوطني مع الغايات العالمية وأولويات السياسات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسوف تتوقف درجة اتساق السياسات والخطط الوطنية مع الهدف 4 للتنمية المستدامة على

أولويات السياسات، والالتزامات السياسية ودورات وقدرات التخطيط والترتيبات المؤسسية، فضلاً عن القدرات البشرية والتقنية والمالية الخاصة بالبلدان.

هل الخطط الوطنية الخاصة بالهدف 4 للتنمية المستدامة ضرورية؟

ينبغي أن تكون غايات وأولويات السياسات الخاصة بالهدف 4 للتنمية المستدامة جزءاً من السياسات التعليمية والخطط والعمليات الوطنية القائمة. ولا ينبغي أن يترتب على الجهود المبذولة لتحقيق التزامات الهدف 4 للتنمية المستدامة خطط أو عمليات موازية أو منفصلة. ولا توجد التزامات بشأن السياسات المتعلقة بالهدف 4 للتنمية المستدامة خارج السياسات وعمليات وآليات التخطيط والإدارة والرصد القائمة على الصعيد الوطني. بل إن النظم والعمليات والآليات القائمة التي تقودها البلدان ينبغي دعمها أو تعزيزها لضمان تحقيق ملاءمتها/ تكييفها على نحو أفضل مع الالتزامات العالمية.

ما هي الخطوات اللازمة في ترجمة الالتزامات العالمية على المستوى القطري؟

تحقيق تفاهم مشترك على المستوى الوطني: يمثل تحقيق تفاهم مشترك بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فيما بين جميع الأطراف المعنية شرطاً لازماً لترجمة الالتزامات العالمية الخاصة بالهدف 4 للتنمية المستدامة إلى جهود لتطوير التعليم على المستوى الوطني. وينطوي هذا الأمر على مشاورات شاملة حول جدول الأعمال الجديد في إطار قطاع التعليم وعبر القطاعات الأخرى لضمان إقامة صلة ثنائية الاتجاه بين التعليم وأهداف التنمية المستدامة الأخرى. أما العملية التشاركية الخاصة بإقامة هذا التفاهم المشترك فهي العنصر الأساسي لضمان الحصول على موافقة جميع الأطراف المعنية المشاركة في تطوير النظام التعليمي الوطني.

تقييم الاستعداد القُطري: وبناءً على ذلك، فمن الضروري تقييم الاستعداد القُطري لترجمة التزامات الهدف 4 للتنمية المستدامة إلى نظم تعليمية على المستوى الوطني. ويتضمن هذا الأمر تقييم السياقات الخاصة بالسياسات والتخطيط والرصد والإدارة المتعلقة بالنظم التعليمية على المستوى الوطني، وذلك لتحديد الثغرات الكامنة في التزامات وطموحات الهدف 4 للتنمية المستدامة، وكذلك الأنشطة اللازمة لتعزيز وتعديل و/ أو تكييف أطر السياسات والتخطيط والعمليات الرامية إلى إظهار الغايات والالتزامات لعام 2030.

- **. السياق الخاص بالسياسات:** تقييم التشريعات الوطنية والسياق الخاص بالسياسات في ضوء الالتزامات العالمية الخاصة بالسياسات لعام 2030. يتطلب هذا الأمر إجراء دراسة بشأن التشريعات وأطر السياسات، فضلاً عن تحديد الثغرات المحتملة التي قد توجد بين السياق الخاص بالسياسات والالتزامات العالمية.

- . **السياق الخاص بالتخطيط:** تحديد المداخل التي قد تتيح نشر أو إدماج الالتزامات لعام 2030 في السياق الوطني الخاص بالتخطيط. وبناءً على الدورات الوطنية المعينة التي تخص السياسات/ التخطيط، يمكن القيام بذلك من خلال تطوير الخطة (الخطط) على نطاق القطاعات أو القطاعات الفرعية، أو باستخدام الخطط القائمة الجاهزة/ المستوفاة لإظهار التزامات الهدف 4 للتنمية المستدامة بشكل أفضل.

- . الرصد والتقييم: تتطلب هاتان العمليتان إجراء دراسة بشأن الأطر الوطنية القائمة الخاصة بالرصد والتقييم بغية إظهار متطلبات إطار المؤشرات العالمية المقترح لرصد التقدم المحرز في الهدف 4 للتنمية المستدامة.

- السياق الخاص بالإدارة: ينطوي هذا الأمر على استعراض لآليات وعمليات التنسيق القطاعية القائمة نظراً لمتطلبات الشمولية والشفافية على نطاق المنظومة لطموحات جدول أعمال التعليم حتى عام 2030. كما يمكن تنظيم حوار للشركاء لضمان تنسيق الجهود الرامية إلى وضع طموحات الهدف 4 للتنمية المستدامة في سياقها.

هذه هي أولى الخطوات في ترجمة الالتزامات لعام 2030 على المستوى القُطري. وفي جميع الحالات، يجب أن تكون الجهود المبذولة لترجمة الالتزامات العالمية لجدول أعمال التعليم حتى عام 2030 على المستوى القُطري تحت قيادة البلدان ومِلكيتها. ويجب إدراجها في السياسات التعليمية الوطنية وعمليات وهياكل التخطيط.

كيف يتم تنسيق جهود الشركاء؟

إن ترجمة التزامات الهدف 4 للتنمية المستدامة إلى جهود لتطوير التعليم على المستوى الوطني تتطلب إشراك مجموعة واسعة النطاق من الشركاء والتنسيق فيما بينهم. وسواء تعلق الأمر بالمستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني، فإن الشراكات الفعالة متعددة الأطراف المرتبطة بعمليات أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً إنما تمثل عنصراً أساسياً لإنجاح ترجمة الالتزامات لعام 2030 إلى جهود لتطوير التعليم على المستوى الوطني.

مبادئ تخص المساءلة المتبادلة: إن مبادئ (1) المِلكية القُطرية، (2) التركيز على النتائج، (3) الشفافية، و(4) المسؤولية المشتركة، تنطبق على جميع الشركاء على كافة المستويات، وكذلك على جميع المراحل الخاصة بالسياسات ودورات التخطيط والتنفيذ. ومن المقرر أيضاً أن يلتزم الشركاء بهذه المبادئ في العمل معاً لتوفير الدعم للبلدان. وتمثل هذه المبادئ العناصر الأساسية لضمان المساءلة المتبادلة في متابعة الالتزامات المشتركة للهدف 4 للتنمية المستدامة.

التنسيق فيما بين الشركاء: يتطلب تحقيق طموحات أهداف وغايات التعليم في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنسيق الجهود المبذولة على جميع المستويات فيما بين الشركاء الذين تم إشراكهم في هذا الشأن. ومن خلال دعم الجهود الحكومية الرامية إلى ضمان التعليم الجيد والشامل وتوفير فرص التعلم مدى الحياة للجميع، يُنتظر من الشركاء القيام بشكل واضح بتحديد التزامات كل منهم وطبيعة الدعم الذي يقدمونه استناداً إلى الميزة النسبية الخاصة بهم. وبالنظر إلى تنوع شركاء التنمية والدعم الذي يمكن أن يقدمونه فإن التنسيق فيما بينهم إنما يمثل العنصر الأساسي على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي.

التنسيق على المستوى القُطري: يمكن ضمان التنسيق على المستوى القُطري من خلال مجموعة متنوعة من الآليات أو الشراكات القائمة. وتتنوع طبيعة وديناميات آليات التنسيق القائمة الخاصة بقطاع التعليم داخل أوضاع قُطرية بالغة التنوع. وقد تتطلب التزامات الهدف 4 للتنمية المستدامة تعزيز و/ أو تكييف الآليات القائمة لضمان أن تكون على نطاق القطاعات وشاملة وخاضعة لقيادة البلدان بشكل دقيق.

اللجنة التوجيهية المعنية بتحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030: على المستوى الدولي، تمثل اللجنة التوجيهية المعنية بتحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030 آلية الحوكمة المتعددة الأطراف على الصعيد العالمي المعنية بتحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة. ويتمثل الهدف الأولي للجنة التوجيهية في توفير الإرشادات الاستراتيجية، واستعراض التقدم المحرز في ضوء التقرير العالمي لرصد التعليم، وإعداد التوصيات للدوائر التعليمية بشأن الأولويات الرئيسية والأنشطة الرامية إلى تنفيذ جدول الأعمال الجديد، ورصد التمويل الملائم والدعوة إلى توفيره، وتشجيع تنسيق أنشطة الشركاء. وتتألف اللجنة التوجيهية من 34 عضواً يمثلون أغلبية من الدول الأعضاء، وكذلك من الوكالات المشاركة في جدول أعمال التعليم حتى عام 2030 (اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشراكة العالمية من أجل التعليم والمنظمات الإقليمية ومنظمات المعلمين وشبكات المجتمع المدني).

آليات التنسيق على المستويات الإقليمية/ الإقليمية الفرعية: يمثل التنسيق الإقليمي والإقليمي الفرعي عاملاً أساسياً لدعم الجهود على المستوى الوطني ولضمان الاتساق بين الجهود المبذولة على المستويين العالمي والقطري. وينبغي أن تستند آليات التنسيق على المستوى الإقليمي إلى الآليات والهياكل القائمة وتتماشى معها قدر المستطاع، بما في ذلك آليات التنسيق الأوسع نطاقاً التابعة للأمم المتحدة الخاصة بالرصد وإعداد التقارير التي أُنشئت لمتابعة الإطار الشامل لأهداف التنمية المستدامة وصياغة التقارير بشأنه. أما تشكيل آليات التنسيق الإقليمية الخاصة بجدول أعمال التعليم حتى عام 2030 فتشمل ممثلين عن الوكالات المشاركة في جدول أعمال التعليم حتى عام 2030، والمنظمات الإقليمية،

وشبكات منظمات المجتمع المدني، وكذلك الشركاء الإقليميين والدوليين الذين قد يشاركون في دعم التنمية التعليمية في البلدان الواقعة في المنطقة.

وتشكل المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية العناصر الأساسية لتوفير المعلومات للجنة التوجيهية العالمية بشأن الوقائع الإقليمية والأولويات الوطنية، فضلاً عن ترجمة الإرشادات العالمية التي توفرها اللجنة التوجيهية العالمية إلى أنشطة على المستوى القُطري. ومن أجل ضمان ترابط أمثل بين اللجنة التوجيهية العالمية والوقائع القُطرية، ينبغي أن يشمل تشكيل آلية التنسيق الإقليمية على المستوى (الفرعي) الإقليمي أعضاء اللجنة التوجيهية العالمية الذين يمثلون المنطقة.

ما هي الآثار على التمويل المحلي؟

إن تمويل ترجمة وتنفيذ التزامات الهدف 4 للتنمية المستدامة لن يتطلب مستويات أعلى من التمويل المستدام فحسب، بل يقتضي أيضاً استخداماً أكثر فعالية وإنصافاً لهذه الأموال. وكما ورد في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 (الفقرة 106)، ستظل الموارد المحلية تمثل أهم مصدر لتمويل التعليم. ومن ثم يجب أن يوجد التزام واضح من الحكومات بتوفير تمويل منصف يتناسب مع الأولويات والاحتياجات والقدرات الوطنية الخاصة بالتعليم من أجل التقدم في إعمال الحق في التعليم تدريجياً. ومن أجل زيادة وتحسين التمويل المحلي المخصص للتعليم، ينبغي أن تضطلع البلدان بما يلي:

زيادة التمويل الحكومي للتعليم: يستلزم هذا الأمر توسيع قاعدة جباية الضرائب وحظر التهرب من الضرائب وزيادة النصيب المخصص للتعليم في الميزانيات الوطنية. وتقضي المعايير المرجعية الدولية بتخصيص نسبة تتراوح بين 15% و20% من مجموع النفقات العامة ونسبة تتراوح بين 4% و6% من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم.

زيادة الفعالية والمساءلة: لئن كان من الضروري زيادة التمويل المحلي للتعليم، فيجب استخدام الموارد القائمة على نحو أكثر فعالية. ومن شأن تحسين الحوكمة والمساءلة أن يزيد من الاستخدام الناجع والفعال للموارد القائمة.

منح الأولوية للفئات الأشد احتياجاً: وأخيراً، ينبغي استخدام الموارد المخصصة للتعليم بشكل أكثر إنصافاً. فالفئات المحرومة من الأطفال والشباب والكبار، وكذلك النساء والفتيات وسكان المناطق المتأثرة بنزاعات يواجهون اعتيادياً أشد الاحتياجات التعليمية، ولذلك ينبغي توجيه التمويل لخدمة هؤلاء.

ما هي الآثار على المساعدات الإنمائية الرسمية؟

كما ورد في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 (الفقرة 107)، ينبغي ألا يقوض النقص في الاعتمادات فرص التعليم لمليارات الدارسين الذين يحق لهم الحصول على تعليم جيد. كما أن متوسط النقص السنوي في التمويل بين الموارد المحلية المتوافرة والمبلغ اللازم للوفاء بالالتزامات لعام 2030 في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من

فئة البلدان المتوسطة الدخل يزيد عما كان عليه فيما يتعلق بجدول أعمال التعليم للجميع. ويزداد النقص بشكل خاص في البلدان المنخفضة الدخل إذ يمثل 42% من مجموع التكاليف السنوية. ويُستخدم جزء هام من التمويل الدولي العام، بما في ذلك المساعدات الإنمائية الرسمية لأغراض حفز تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، من القطاعين العام والخاص. وعليه فإن المعونة ستظل تمثل مصدراً أساسياً لتمويل التعليم إذا ما أُريد الوفاء بالالتزامات لعام 2030. ومن الضروري زيادة وتحسين التمويل الخارجي للتعليم. وفي سبيل القيام بذلك، ينبغي أن يقوم شركاء التعليم بما يلي:

قلب اتجاه المسار التنازلي نحو انخفاض المعونة إلى التعليم: فيجب قلب اتجاه المساري الجاري نحو الانخفاض الذي لوحظ في المعونة إلى التعليم في السنوات الأخيرة الماضية. وإن الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الرسمية هو أمر أساسي، بما في ذلك الالتزام الذي تعهدت به عدة دول متقدمة بأن تحقق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة 7% من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تُقدم إلى الدول النامية، وتقديم نسبة تتراوح بين 15. % و2. % من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً. كما ينبغي زيادة الدعم الذي يُقدم إلى التعليم في أقل البلدان نمواً، وينبغي بالإضافة إلى ذلك التنبؤ بتفاصيل المعونة التي تُقدم إلى التعليم في أقل البلدان نمواً.

تحسين فعالية المعونة من خلال ضمان التجانس والتنسيق الأفضل: ينبغي أن تساند الجهات المانحة والبلدان متوسطة الدخل والشركاء الآخرون تمويل التزامات التعليم لعام 2030 وفقاً لاحتياجات كل بلد وأولوياته، والعمل على زيادة التمويل المحلي والخارجي لمساندة جدول الأعمال المشترك. وينبغي أن تضمن الجهات المانحة التجانس في تقديم المعونة وأن تنسقها على نحو أفضل وأن تجعلها تعزز الإحساس بملكية العمل وبالخضوع للمساءلة أمام المواطنين.

تحسين الإنصاف في التمويل الخارجي: لئن كان من الضروري قلب اتجاه المسار التنازلي لتدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية، فينبغي تحسين توجيه التمويل الخارجي كي يدعم القطاعات الفرعية المهملة والبلدان المنخفضة الدخل والفئات الضعيفة والمحرومة في البلدان المتوسطة الدخل. وينبغي أن تضطلع الجهات المانحة لصالح التعليم، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، بإعداد استراتيجيات بالتعاون مع البلدان المتلقية بغية القيام بشكل مشترك بتحديد نوع الدعم الذي ينبغي تقديمه على النحو الأفضل وسبل وطرائق تقديم هذا الدعم.

تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: يمثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسيلة مهمة لتكملة التعاون الدولي من أجل التنمية. وينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه تعبيراً عن التضامن فيما بين شعوب وبلدان الجنوب يستند إلى تجاربهم وأهدافهم المشتركة. وينبغي تعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتمويل التعليم والاستفادة من تجارب وخبرات مجدية في مجال التعاون الإنمائي. كما أن قيام الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند بإنشاء بنك التنمية للبرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا يمكن أن يتيح مصادر جديدة لتمويل التعليم وأن يساعد في قلب المسار التنازلي للمعونة.

زيادة مبالغ المعونة التي تُقدم إلى التعليم في أوضاع النزاع والأزمات: سيكون من المستحيل توفير التعليم للجميع بدون النجاح في الوصول إلى الأطفال والشباب والكبار الذين يعيشون في دول هشة وفي مناطق متأثرة بالنزاعات والمخاطر الطبيعية. ويدعو إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 إلى بذل جهود عاجلة من أجل تحقيق زيادة كبيرة في الدعم الذي يُقدم للتعليم في إطار أنشطة الاستجابة الإنسانية وفي ظل أوضاع الأزمات المطولة. فمن شأن استحداث أشكال للتآزر بين تمويل الأنشطة الإنسانية وبين تمويل التنمية أن يزيد فعالية الاستثمارات في جهود الإنعاش من أجل مساندة الدول الهشة والدول المنكوبة بنزاعات.

ما هي العمليات والآليات العالمية لتمويل الهدف 4 للتنمية المستدامة؟

تمويل عملية التنمية: إن برنامج عمل أديس أبابا، الذي أُعتمد في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (أديس أبابا، 13. 16تموز/ يوليو 2015)، يوفر إطاراً عالمياً جديداً لتمويل التنمية المستدامة. ويشجع البلدان على النظر في تحديد غايات للتمويل الملائم على الصعيد الوطني للقيام باستثمارات نوعية في الخدمات العامة الأساسية للجميع، بما في ذلك التعليم (الفقرة 12). واتفقت البلدان على توسيع نطاق الاستثمارات والتعاون الدولي بغية تمكين جميع الأطفال من إتمام تعليم جيد ومجاني ومنصف وشامل للجميع في مرحلة الطفولة المبكرة ومرحلة التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي (الفقرة 78). وتم الاتفاق كذلك على زيادة الاستثمار في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتطوير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وفي مستوى التعليم العالي، مع ضمان تكافؤ فرص النساء والفتيات بهذا التعليم والتدريب؛ وتكثيف التعاون لتعزيز نظم التعليم العالي، والسعي إلى زيادة فرص الحصول على التعليم عبر الإنترنت (الفقرة 119). ويجري ضمان متابعة تمويل عملية التنمية من خلال منتديات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بتمويل التنمية. وقد تم أيضاً تشكيل فريق عمل الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية.

إن اللجنة الدولية المعنية بتمويل فرص التنمية هي مبادرة عالمية جديدة رئيسية ترمي إلى إشراك قادة العالم وراسمي السياسات والباحثين في وضع مسوغات جديدة للاستثمار وتحديد دروب للتمويل من أجل تحقيق فرص تعليمية متكافئة للأطفال والشباب. وتنطوي هذه اللجنة على أفضل التحاليل في مجالي السياسات والبحوث بشأن الأنشطة اللازمة لزيادة الاستثمار من أجل تحقيق نتائج تعلمية ملموسة وملائمة يكون لها أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي حين أنه سوف يتم النظر في النظام التعليمي برمته ابتداءً من السنوات الأولى، فإن اللجنة ستولي اهتماماً خاصاً بتوفير التعليم الأساسي وتؤدي دورها المتمثل في تحسين فرص الحياة وإتاحة فرص متكافئة للشباب لتمكينهم من الانتفاع بمستويات أعلى من التعليم، والانخراط في صفوف القوى العاملة والمشاركة في المجتمع. وترمي اللجنة إلى ضمان توفير المزيد من الاستثمارات الأكثر فعالية، وتساهم في حشد شراكات جديدة لتحقيق هذه الأهداف، ولاسيما في البلدان المتوسطة

الدخل والبلدان المنخفضة الدخل. وقد أصدرت اللجنة تقريرها المعنون 'جيل التعلم: الاستثمار في التعليم من أجل عالم متغير' ورفعته إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 18 أيلول/ سبتمبر 2016.

الشراكات العالمية من أجل التعليم: نشأت الشراكة العالمية من مبادرة المسار السريع التي أُنشئت عام 2002. وفي عام 2012، تحولت مبادرة المسار السريع إلى شراكة ذات صفة تمثيلية يديرها مجلس من المدراء مع تمثيل فعال من شركاء البلدان النامية والأطراف الفاعلة غير الحكومية، واتخذت اسما جديداً هو "الشراكة العالمية من أجل التعليم". وعقب هذا الإصلاح، واصلت البنية التنفيذية للشراكة العالمية من أجل التعليم التركيز على قيمة خطط قطاع التعليم الخاضعة لملكية البلدان التي تساندها الأطراف المعنية الرئيسية على المستوى القُطري (من الأفضل أن تكون ضمن فريق تعليمي محلي). غير أن الشراكة العالمية توفر دعمها التقني المباشر للعمليات القُطرية، وذلك من خلال المشاركة التقنية، والمبادئ التوجيهية الجديدة، وأنشطة تطوير القدرات، وتشاطر أفضل الممارسات والابتكارات العالمية، ولاستيعاب البلدان الهشة والتي تشهد أوضاع ما بعد النزاع ولتشمل جميع أهداف التعليم للجميع الستة، مع مواصلة التشديد على التعليم الأساسي. وبالنظر إلى أن مجلس الشراكة العالمية من أجل التعليم يُعد بمثابة " اتفاق يربط ربطاً واضحاً بين زيادة الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة إلى قطاع التعليم من جهة، وبين أداء سياسات البلدان المتلقية ومساءلتها عما تحرزه من نتائج من جهة أخرى"، فقد اعتمد نموذجاً جديداً للتمويل في عام 2014. وقد ظهرت الآن الشراكة العالمية من أجل التعليم باعتبارها رابع أكبر ممول للتعليم الأساسي في الدول النامية مع الانتشار السريع للشركاء التابعين للشراكة العالمية من أجل التعليم في الدول النامية، إذ ارتفع عدد البلدان المتلقية من 44 بلداً في عام 2010 إلى 59 بلداً في عام 2014، من بينها 28 بلداً هشاً أو متأثراً من نزاعات. وللاتصال بالشراكة العالمية، تتعهد البلدان بالتزامات محلية لتنفيذ خطط قطاعية ذات مصداقية، فضلاً عن تعزيز التمويل المحلي.

صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر": دعا مؤتمر قمة أوسلو بشأن التعليم من أجل التنمية المنعقد في عام 2015 إلى بذل جهود مشتركة على الصعيد العالمي لحشد الأنشطة الجماعية والتمويل الكبير من أجل التعليم في حالات الطوارئ. وفي الفترة التي سبقت عقد أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني، تكررت الدعوات إلى إدراج التعليم والتعلم في صميم العمل الإنساني، فضلاً عن ضمان عدم تعطيل أو انقطاع حق الأطفال في الحصول على التعليم بسبب أوضاع النزاعات والكوارث. وقد أُنشئ صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" كاستجابة للدعوات إلى الوفاء بشكل أفضل باحتياجات التعليم لـ 75 مليون طفل وشاب الأشد تأثراً بأوضاع الأزمات والنزاعات حول العالم. وهذا هو أول صندوق عالمي يمنح الأولوية للتعليم في العمل الإنساني. ومن خلال جمع الشركاء من القطاعين العام والخاص، سوف يحشد صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" أموالاً إضافية ويحفز اتباع نهوج جديدة للتمويل والابتكار بغية توفير التعليم في حالات الطوارئ والأزمات المطولة.

كيف يتم رصد التقدم المحرز؟

لما كانت المسؤولية الأولى لعملية الرصد تندرج في المستوى الوطني، ينبغي أن تنشئ البلدان آليات فعالة للرصد والمساءلة تتكيف مع السياقات والأولويات الوطنية، وذلك بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية. وعلى الصعيد العالمي، يظل معهد اليونسكو للإحصاء المصدر الرسمي لبيانات التعليم القابلة للمقارنة عبر الحدود الوطنية. كما أنه يوفر الدعم للبلدان لتعزيز النظم الوطنية للبيانات المتعلقة بالتعليم. ويتمثل التقرير العالمي لرصد التعليم في آلية عالمية لرصد الهدف 4 للتنمية المستدامة، ورصد ما يخص التعليم في أهداف التنمية المستدامة الأخرى. كما أنه يوفر تقارير عن تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية بغية المساعدة في تذكير الشركاء الملائمين بمسؤولياتهم في الالتزام بتعهداتهم كجزء من متابعة واستعراض مجمل أهداف التنمية المستدامة.

ما هو الإطار المقترح للمؤشرات اللازم لرصد التقدم المحرز؟

على المستوى الدولي، ثمة 11 مؤشراً عالمياً مقترحاً لرصد الهدف 4 للتنمية المستدامة [انظر الذيل 3]. وتمثل هذه المؤشرات العالمية الحادية عشر المجموعة الدنيا من المؤشرات المقترحة للبلدان من أجل رصد الغايات المتعلقة بالهدف 4 للتنمية المستدامة على المستوى العالمي. ويجري أيضاً إعداد مجموعة أوسع نطاقاً من المؤشرات القابلة للمقارنة عالمياً. وتُستخدم هذه المؤشرات المواضيعية الثلاثة والاربعون في رصد التقدم المحرز على الصعيد العالمي في مجال التعليم ولرصد تحقيق الغايات التعليمية المتعلقة بالهدف 4 للتنمية المستدامة بشكل أشمل عبر جميع البلدان، مما يتيح إمكانية تحديد التحديات المتعلقة بمفاهيم الغايات التي لا تعكسها المؤشرات العالمية بشكل جيد. ويشمل إطار المؤشر المواضيعي [انظر الذيل 4] المؤشرات العالمية كمجموعة فرعية، كما أنه يمثل مجموعة من المؤشرات الإضافية التي يمكن للبلدان استخدامها لرصد ما تحرزه من تقدم. أما اختيار المؤشرات الإضافية التي يتعين استخدامها في كل سياق وطني فسوف يعتمد على الأولويات في مجال السياسات، والقدرات التقنية، فضلاً عن توافر البيانات.

ويمكن إعداد مؤشرات إقليمية إضافية من أجل مراعاة أوضاع إقليمية محددة وأولويات السياسات ذات الصلة بمفاهيم أقل قابلية للمقارنة على الصعيد العالمي. وعلى المستوى الوطني، سوف يتوافر للبلدان مؤشرات إضافية تراعي خصائص أوضاعها الوطنية وتتوافق مع أنظمتها التعليمية، وجداول أعمال سياستها واستراتيجيتها وخططها.

الذيل 1

الوثائق المرجعية الرئيسية بشأن هدف التنمية المستدامة 4الخاص بالتعليم حتى عام 2030

إعلان إنشيون 2015

يُعبر إعلان إنشيون، الذي أُعتمد في المنتدى العالمي للتربية 2015، عن الالتزام الجماعي للأوساط الدولية المعنية بالتعليم بتحقيق هدف تعليمي طموح في إطار أهداف التنمية المستدامة. كما أنه يعهد لليونسكو بمواصلة الاضطلاع بالدور المنوط بها فيما يخص قيادة وتنسيق جدول أعمال التعليم العالمي.

تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2015

في أيلول/ سبتمبر 2015، أُعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد في نيويورك. وتتضن هذه الخطة 17 هدفاً للتنمية المستدامة، بما فيها الهدف 4 للتنمية المستدامة المتمثل في "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع".

إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 2015

يتمثل الهدف الرئيسي لإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 في تقديم الإرشاد من أجل تنفيذ الهدف 4 للتنمية المستدامة.

وقد اعتمدت 184 دولة عضواً والأوساط الدولية المعنية بالتعليم إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 في الاجتماع الرفيع المستوى (باريس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015) على هامش المؤتمر العام الثامن والثلاثين لليونسكو.

إعادة التفكير في التربية والتعليم: نحو صالح مشترك عالمي؟

يتمثل هذا المطبوع الذي أصدرته اليونسكو، والمستلهم من رؤية إنسانية للتعليم والتنمية، في دعوة للحوار والنقاش في مجال السياسات العامة. ويقترح التوفيق بين مقاصد التعليم وتنظيمه كمسعى مجتمعي جماعي في عالم يتسم بالتعقيد.

التعليم من أجل الناس والكوكب: بناء مستقبل مستدام للجميع

التقرير العالمي لرصد التعليم 2016

يسلط هذا التقرير الضوء على السبل الكفيلة بتمكين التعليم من حفز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مجملها. كما أنه يتناول العديد من التحديات المتعلقة بكيفية رصد التقدم نحو تحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بتغيير السياسات العامة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

الذيل 2

الرسائل الاستراتيجية الرئيسية للهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030

1. **يندرج التعليم في صميم أهداف التنمية المستدامة:** التعليم هو عنصر هام في التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم ينبغي أن يكوّن جزءاً من الاستراتيجيات الرامية إلى بلوغ كل هدف من هذه الأهداف.

2. **تجاوز نهج الصومعة فيما يتعلق بالتعليم:** ترتبط جميع أهداف التنمية المستدامة فيما بينها. وليس من الممكن تحقيقها ما لم يتم تنفيذها معاً. ومن ثم فمن الضروري تجاوز نهج الصومعة وضمان أن يرتبط قطاع التعليم بصورة أفضل بالقطاعات الإنمائية الأخرى.

3. **الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030:** إضافة إلى الهدف القائم بذاته الخاص بالتعليم (الهدف 4 للتنمية المستدامة)، يتضمن جدول أعمال التعليم حتى عام 2030 أيضاً غايات تخص التعليم في إطار العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، ولاسيما تلك التي تتعلق بالصحة، والنمو الاقتصادي، والعمل اللائق، والاستهلاك والإنتاج المستدامين وتغير المناخ. ويشمل مصطلح الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030 الهدف 4 للتنمية المستدامة، وكذلك الغايات المرتبطة بالتعليم في أهداف التنمية المستدامة.

4. **الملكية والقيادة على الصعيد الوطني:** يجب أن يكون تنفيذ الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030 أمراً خاضعاً لملكية وقيادة الدولة من أجل ترجمة جدول أعمال التعليم إلى سياسات وخطط وغايات ومبادرات وأنشطة وطنية قابلة للتحقيق تستند إلى احتياجاتها الإنمائية وسياساتها ودوراتها التخطيطية وقدراتها المؤسسية، فضلاً عن الشكل التنظيمي للنظم التعليمية والموارد المتاحة.

5. **لا ينبغي إعداد خطة منفصلة للهدف 4 للتنمية المستدامة** الخاص بالتعليم حتى عام 2030، بل ينبغي أن تكون السياسات التعليمية وعمليات التخطيط والإدارة على نطاق القطاع متوائمة/ متكيفة مع أهداف وغايات جدول أعمال التعليم حتى عام 2030 قدر المستطاع في كل سياق.

6. **الاستناد إلى/ تعزيز آليات التنسيق القائمة:** إن آليات التنسيق الوطنية والإقليمية الخاصة بتنفيذ الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030 ينبغي . قدر المستطاع . أن تستند إلى آليات التنسيق والنظم والعمليات القائمة، وأن ترتبط بآليات أوسع نطاقاً لتنسيق أهداف التنمية المستدامة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

7. **تعزيز الشراكات المتعددة الأطراف من أجل إجراء عمليات التنفيذ والرصد والمساءلة:** يتطلب طموح الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030 تعزيز الشراكات المتعددة الأطراف بين الدولة

والأطراف الفاعلة غير الحكومية، وذلك من أجل تحقيق شفافية عمليات التنفيذ والرصد والمساءلة.

الذيل 3

إطار المؤشرات العالمية لرصد تحقيق غايات الهدف 4 للتنمية المستدامة

الهدف 4 للتنمية المستدامة:: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الغاية 4.1 ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030

المؤشر 4.1.1 نسبة الأطفال والشباب: (أ) في الصف الثاني/الثالث؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (ج) في نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (1) القراءة، (2) الرياضيات، بحسب الجنس

الغاية 4.2 ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030

المؤشر 4.2.1 نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي، بحسب الجنس

المؤشر 4.2.2 معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنس

الغاية 4.3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030

المؤشر 4.3.1 معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم النظامي وغير النظامي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً الماضية، بحسب الجنس

الغاية 4.4 تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام 2030

المؤشر 4.4.1 نسبة الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة

الغاية 4.5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

المؤشر 4.5.1 بيانات المساواة (إناث/ ذكور، الريف/ الحضر، الخُميس الأغنى/ الخُميس الأفقر، وغير ذلك مثل حالة الإعاقة، والشعوب الأصلية، وحالة التأثر بالنزاعات من النزاع بحسب تطور توافر البيانات) لجميع مؤشرات التعليم الواردة في هذه القائمة التي يمكن تفصيلها

الغاية 4.6 ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

المؤشر 4.6.1 النسبة المئوية للسكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من الكفاءة في تصنيفات وظيفية تتناول (أ) محو الأمية، (ب) المهارات الحسابية، بحسب الجنس

الغاية 4.7 ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

المؤشر 4.7.1 مدى تعميم (1) تعليم المواطنة العالمية و (2) التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في: (أ) السياسات التعليمية الوطنية، و (ب) والمناهج الدراسية و (ج) تدريب المعلمين و (د) تقييم الطلاب

الغاية 4-أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع، بحلول عام2030

المؤشر 4-أ-1 نسبة المدارس التي تحصل على ما يلي: (أ) الطاقة الكهربائية؛ (ب) شبكة الإنترنت لأغراض تربوية؛ (ج) حواسيب لأغراض تربوية؛ (د) بنية تحتية ومواد ملائمة للطلاب ذوي الإعاقة؛ (هـ) مياه الشرب الأساسية؛ (و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ (ز) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)

الغاية 4.ب تحقيق زيادة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020

المؤشر 4.ب.1 حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح بحسب القطاع ونوع الدراسة

الغاية 4.ج تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030

المؤشر 4.ج.1 نسبة المعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ (ب) التعليم الابتدائي؛ (ج) المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي؛ (د) المرحلة العليا من التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظَّم للمعلمين (مثل التدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين

الذيل 4

إطار المؤشرات العالمية المقترح لرصد تحقيق الهدف 4 للتنمية المستدامة

إن المؤشرات المواضيعية هي مجموعة أوسع نطاقاً من المؤشرات القابلة للمقارنة دولياً وضعها الفريق الاستشاري التقني المعني بمؤشرات التعليم، وسيقوم معهد اليونسكو للإحصاء في وقت لاحق بوضعها في صورتها النهائية وتطبيقها في ظل العمل مع البلدان والشركاء والأطراف المعنية في إطار فريق التعاون التقني المعني بمؤشرات الهدف 4 للتنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030. وسيُستخدم المؤشر المواضيعي الذي يوضع هكذا في رسم صورة التقدم العالمي بشأن التعليم وفي رصد تحقيق غايات الهدف 4 للتنمية المستدامة رصداً أكثر شمولاً بالمقارنة بين البلدان، بما يسمح بإمكانية تحديد التحديات التي تواجه مفاهيم الغايات التي لا تعكسها المؤشرات العالمية بشكل جيد. ويشتمل إطار المؤشرات المواضيعية على المؤشرات العالمية بوصفها مجموعة فرعية وهو يمثّل أيضاً مجموعة موصَى بها من المؤشرات الإضافية التي يمكن للبلدان أن تستخدمها للقيام بالرصد بالاستناد إلى السياق الوطني وأولويات السياسة العامة ومدى توافر القدرات التقنية والبيانات.

الهدف 4 للتنمية المستدامة: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

المفهوم	رقم	المؤشر	المستوى العالمي
		الغايات 4.1 إلى 4.7	
4.1: ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030			
التعلم	1	نسبة الأطفال والشباب: (أ) في الصف الثاني/الثالث؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (ج) في نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (1) القراءة، (2) الرياضيات، بحسب الجنس.	نعم
	2	تنظيم عملية وطنية تمثيلية لتقييم التعلم (أ) خلال المرحلة الابتدائية؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (ج) في نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي.	
الإتمام	3	نسبة القبول الإجمالية في الصف الأخير (المرحلة الابتدائية والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي).	
	4	معدل الإتمام (المرحلة الابتدائية والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي والمرحلة العليا من التعليم الثانوي).	
المشاركة	5	نسبة غير الملتحقين بالمدارس (المرحلة الابتدائية والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي	

		والمرحلة العليا من التعليم الثانوي).	
	6	النسبة المئوية للأطفال الأكبر سناً من أعمار صفهم الدراسي (المرحلة الابتدائية والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي).	
توفير التعليم	7	عدد سنوات التعليم (1) المجاني و(2) الإلزامي في الابتدائي والثانوي المضمون بموجب الأُطر القانونية.	
4.2: ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030			
الاستعداد	8	نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي، بحسب الجنس.	نعم
	9	النسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين يعيشون في بيئة منزلية إيجابية وحافزة للتعلم.	
المشاركة	10	معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنس.	نعم
	11	نسبة القيد الإجمالية في التعليم قبل الابتدائي.	
توفير التعليم	12	عدد سنوات التعليم قبل الابتدائي (1) المجاني و(2) الإلزامي المضمون بموجب الأطر القانونية.	
4.3: ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030			
المشاركة	13	نسبة القيد الإجمالية في التعليم العالي.	
	14	معدل المشاركة في برامج التعليم التقني والمهني (لمن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة).	
	15	معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم النظامي وغير النظامي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً الماضية، بحسب الجنس.	نعم

4.4: تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام 2030			
المهارات	16.1 16.2	النسبة المئوية للشباب/الكبار الذين يبلغون على الأقل الحد الأدنى من الكفاءة في مهارات الدراية الرقمية. نسبة الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة.	نعم
	17	معدلات التحصيل التعليمي للشباب/الكبار بحسب الفئة العمرية، ومستوى النشاط الاقتصادي، والمستوى التعليمي، وتَوجُّه البرنامج.	
4.5 : القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030			
الإنصاف في سياق مختلف الغايات	...	بيانات المساواة (أنثى/ذكر، وريفي/حضري، ومستوى الثراء من القاع إلى القمة ومؤشرات أخرى مثل حالة الإعاقة، والشعوب الأصلية، والمتضررين من النزاع متى أصبحت البيانات متوافرة) لجميع مؤشرات التعليم في هذه القائمة التي يمكن تصنيفها. وينبغي، حيثما أمكن، أن تقدم مؤشرات أخرى مع بيان نسب السكان المعنيين فيها.	نعم
السياسة	18	النسبة المئوية لتلاميذ التعليم الابتدائي الذين تكون لغتهم الأولى أو لغتهم الأم هي ذاتها لغة التدريس.	
	19	مدى تخصيص الموارد التعليمية للفئات السكانية المحرومة بالاستناد إلى سياسات قائمة على صيغ صريحة.	
	20	مبلغ الإنفاق على تعليم التلميذ حسب المستوى التعليمي ومصدر التمويل.	
	21	النسبة المئوية للمساعدة التي تقدم إلى البلدان المنخفضة الدخل من مجموع المساعدات المخصصة للتعليم.	
4.6 : ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030			
المهارات	22	النسبة المئوية للسكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتا من الكفاءة في تصنيفات وظيفية تتناول (أ) الأمية، (ب) المهارات الحسابية، بحسب الجنس.	نعم
	23	معدل إلمام الشباب/الكبار بالقراءة والكتابة.	
توفير التعليم	24	معدل مشاركة الشباب/الكبار في برامج محو الأمية.	

4.7: ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030			
توفير التعليم	25	مدى تعميم (1) تعليم المواطنة العالمية و (2) التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في: (أ) السياسات التعليمية الوطنية، و (ب) والمناهج الدراسية و (ج) تدريب المعلمين و (د) تقييم الطلاب.	نعم
المعارف	26	النسبة المئوية للتلاميذ، حسب الفئة العمرية (أو المستوى التعليمي)، الذين يُظهرون فهماً كافياً للمسائل المتعلقة بالمواطنة العالمية والتنمية المستدامة.	
	27	النسبة المئوية للتلاميذ البالغين 15 عاماً الذين يُظهرون كفاءة في معارف العلوم البيئية وعلوم الأرض.	
توفير التعليم	28	النسبة المئوية للمدارس التي تعلّم مهارات حياتية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) وتقدم تعليماً في التربية الجنسية.	
	29	مدى الاضطلاع على الصعيد الوطني بتنفيذ إطار البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (وفقاً للقرار 113/59 للجمعية العامة للأمم المتحدة).	
		وسائل التنفيذ **4-أ إلى 4-ج**	
4.أ: بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع، بحلول عام2030			
الموارد	30	نسبة المدارس التي توفر: (1) مياه الشرب الأساسية؛ (2) مرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ (3) مرافق أساسية لغسل الأيدي.	نعم
	31	نسبة المدارس المزوّدة بما يلي: (1) الطاقة الكهربائية؛ (2) شبكة الإنترنت لأغراض تربوية؛ (3) حواسيب لأغراض تربوية.	نعم
	32	نسبة المدارس المزودة ببنية تحتية ومواد ملائمة للطلاب ذوي الإعاقة.	نعم
البيئة	33	النسبة المئوية للتلاميذ الذين يتعرضون لترهيب، وعقوبات جسدية، ومضايقات، وعنف، وتمييز جنسي واعتداء جنسي.	
	34	عدد الاعتداءات على الطلبة وأفراد الهيئة التعليمية والمؤسسات.	

4.ب: تحقيق زيادة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020			
العدد	35	عدد منح التعليم العالي الممنوحة بحسب البلد المستفيد.	
	36	حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح بحسب القطاع ونوع الدراسة.	نعم
4.ج: تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030			
التأهيل	37	النسبة المئوية للمعلمين المؤهَّلين وفقاً للمعايير الوطنية بحسب المستوى التعليمي ونوع المؤسسة التعليمية.	
	38	متوسط عدد التلاميذ للمدرس المؤهَّل الواحد، بحسب المستوى التعليمي.	
التدريب	39	نسبة المعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ (ب) التعليم الابتدائي؛ (ج) المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي؛ (د) المرحلة العليا من التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظَّم للمعلمين (مثل التدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين.	نعم
	40	متوسط عدد التلاميذ للمدرس المدرَّب الواحد، بحسب المستوى التعليمي.	
الحافز	41	متوسط أجر المعلمين مقارنة بأجور غيرهم من العاملين في المهن الأخرى التي تتطلب الحصول على مستوى مماثل من المؤهلات التعليمية.	
	42	معدَّل تناقص أعداد المعلمين بحسب المستوى التعليمي.	
الدعم		النسبة المئوية للمعلمين الذين تلقوا تدريباً أثناء الخدمة خلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة، بحسب نوع التدريب.	